الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣
المعقودة يوم الاثنين
١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيسة: السيدة إسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

بيان من وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.3
4 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

تنظيم الأعمال

١ - الرئيسة: استرعت الانتباه إلى الوثيقة A/C.3/51/1 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من رئيس الجمعية العامة بشأن البنود المحالة إلى اللجنة الثالثة. وقالت إن ما توصلت إليه اللجنة الثالثة من اتفاقات لاحقة بشأن برنامج عملها، في الجلسة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وارد في الوثيقة A/C.3/51/L.1/Rev.1، وإن المعلومات المستكملة عن حالة إعداد الوثائق واردة في الوثيقة A/C.3/51/L.1/Add.1/Rev.1.

٢ - وذكرت أن الوثيقة A/C.3/51/5 تتضمن رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من رئيس اللجنة الخامسة يقدم فيها إلى اللجنة الثالثة البرامج ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل للنظر فيها، وأنها طلبت، من أجل استعراض تلك البرامج، أن تدرج الأمانة العامة جلسة إضافية في الساعة ١٠/٠٠ من يوم ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر. وقالت إنها تعتبر أن أعضاء اللجنة موافقون على عقد تلك الجلسة الإضافية.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - الرئيسة: قالت إنها بينت لرئيس اللجنة الخامسة، فيما يتعلق بالبرامج التي ذكرها في رسالته، أن البرنامج ٢٠ (المساعدة الإنسانية) والبرنامج ٢٢ (اللاجئون الفلسطينيون) لا يدخلان في نطاق أعمال اللجنة الثالثة في الدورة الحالية.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A/C.3/51/7)

٥ - السيد ويزنر (بولندا): في تقديمه للبند ١٥٨، قال إن بلده كان قد عرض إعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تعتبر ظاهرة عالمية أدت إلى فساد الدول وجلبت المآسي والمعاناة للعديد من الأناس الأبرياء. وأضاف أن العالم يشهد انتشار الجرائم الدولية بأخطر أشكالها، مثل الأعمال الإرهابية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ورأى أن النمو السريع في مجالات التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية، وحرية التنقل وتدفق الأموال، أدى إلى زيادة مخيفة في عدد المجرمين الذين تتخطى أنشطتهم حدود بلدانهم وكثيرا ما تتخذ طابعا عالميا.

٦ - وأكد أن ليس هناك من دولة، حتى أكثرها قوة، تستطيع مكافحة الجريمة المنظمة بمفردها. وأنه لا بد بالتالي من إيجاد تعاون دولي وثيق على وجه الاستعجال، وخصوصا التنسيق بين المؤسسات القائمة على إنفاذ القانون وبين أجهزة العدالة الجنائية. فلا التدابير المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولا الصكوك الدولية القائمة التي تتناول جوانب محددة من منع الجريمة المنظمة، تكفي للتصدي للمشكلة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على وضع اتفاقية إطارية توجد أشكالا فعالة من التعاون بين الدول

لتوفير المساعدة القانونية ووضع نظم للإبلاغ والرصد يمكن الاعتماد عليها بهدف الحد من الجريمة المنظمة والقضاء عليها. ومن وجهة نظر بولندا، ينبغي أن تقوم الاتفاقية الإطارية الجديدة المقترحة على أساس الصكوك الدولية الحالية التي يخضع لأحكامها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، وحماية المواد النووية، واستيراد وتصدير الممتلكات الثقافية، وكذلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن منع الجريمة.

٧ - وأضاف أن وفده قد لاحظ ببالغ الاهتمام المقترحات التي قدمتها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في اللجنة السادسة بقصد مكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه، بما في ذلك أعمال التفجير الإرهابية وأعمال الإرهاب النووي، وأنه يعتبر أن تلك المقترحات والمقترح البولندي قيد النظر تكمل بعضها بعضا. وأوضح أن بلده يسعى إلى خلق وعي أكبر بالجريمة المنظمة بغية تشجيع الحكومات والمجتمع الدولي على توفير الوسائل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة. وينبغي أن يطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية صياغة اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على سبيل الأولوية، آخذة في الاعتبار آراء الدول الأعضاء وكذلك مشروع الاتفاقية المقدم من بولندا في الوثيقة A/C.3/51/7. وفي الختام، أعرب عن أمل وفده في أن يتم اعتماد مشروع قرار بشأن ذلك البند من جدول الأعمال باتفاق الآراء.

بيان وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٨ - السيد دياساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إنه تم تحقيق تقدم كبير في مجال تطوير السياسات على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية، وإن إعادة التفكير في التنمية ينطوي على التكامل بين المشاغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي هي من مسؤولية اللجنة الثالثة إلى حد كبير. وأضاف أن من المهم تجاوز مرحلة الخطابة عن الشمال والجنوب، وتحديد قاعدة للعمل في مجال التعاون الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة على أساس الأهداف والقيم والاهتمامات المشتركة. ومن الواضح أن العمل الذي تقوم به اللجنة في مجالات التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة وحقوق الإنسان إنما ينطوي على جهود لتحديد تلك القيم والأهداف.

٩ - ومضى يقول إن الحاجة إلى تحديد دور للسياسة العامة في بيئة يتزايد إيمان الحكومات فيها بالتنمية القائمة على قوى السوق هي عنصر آخر من عناصر إعادة التفكير في التنمية، وإن ذلك كان من بين الأهداف الأساسية للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأكد أن قضايا مثل وضع النساء والأطفال في العالم، والقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، لا يمكن أن تترك لقوى السوق، وأن اللجنة كان لها دور هام في ضمان إدراج هذه القضايا في جداول أعمال تلك المؤتمرات.

١٠ - وأضاف أنه على الرغم من أن العمل المتبقي في مجال تطوير السياسات ما زال كثيرا، فإن الموضوع الأساسي الآن هو ضرورة التأكيد بشكل أكبر على التنفيذ. وقد شهدت السنوات الأخيرة نوعا من التطوير للسياسات تتسم بالصدقية حظي بالقبول ليس في أعين الضالعين في المفاوضات وحدهم بل أيضا في أعين المسؤولين عن التنفيذ على المستوى الوطني، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية،

مثل أوساط الأعمال والنقابات والتعاونيات، وأهم من ذلك جميع المنظمات غير الحكومية. ومن المهم المحافظة على تلك الصدقية بإثبات أنه بإمكان تطوير السياسات إعطاء الأهمية الكافية للتنفيذ. وذكر أن ذلك يتطلب نهجا متكاملا للرصد والاستعراض على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، كما يتطلب تحسينا في هندسة أداء العملية الحكومية الدولية داخل الأمم المتحدة، حتى يمكن لمختلف عناصر عملية الرصد والاستعراض أن تدعم بعضها بعضا. ويتطلب ذلك أيضا أن يسترشد العمل التحليلي والمعياري والتنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة أكثر فأكثر بنتائج العمليات الأساسية في مجال تطوير السياسات وبهدف التكامل والدمج في الأنشطة الرئيسية اللذين تقوم عليهما تلك العمليات الأساسية.

١١ - وأعلن أن أحد الأهداف الرئيسية لتلك العملية هو إيجاد روابط بين الناحيتين المعيارية والتنفيذية، وأنه تم إنشاء عدد من فرق العمل كان هدفها الانتقال من وضع السياسات إلى وضع مبادئ توجيهية تنفيذية لتطبيقها على الصعيد الوطني. ومن الضروري أيضا أن نرى كيف يمكن للعملية الحكومية الدولية المساهمة في كفالة تحسين الروابط بين تطوير السياسات وتنفيذها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك برنامج المعوقين الذي يحاول الجمع بين الجوانب التحليلية والمعيارية والتنفيذية. فبدلا من التوقف عند مرحلة وضع السياسات وإعلان أن التنفيذ من اختصاص الآخرين، أقيم نظام يقدم فيه مقرر خاص تقارير إلى لجنة التنمية الاجتماعية، ومن خلالها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

١٢ - وشدد على أن صدقية عمليات تطوير السياسات تتلاشى ما لم يمكن إثبات أن في الإمكان كفالة فعالية التنفيذ. وأهم مجالين لاهتمام اللجنة في هذا السياق هما التكامل والدمج في الأنشطة الرئيسية. فالتكامل مسألة أساسية في مجال التنمية الاجتماعية؛ إذ أن التقدم الاجتماعي ينبغي ألا يعامل كمسألة ثانوية، بل ينبغي إدراجه في السياسة الإنمائية من البداية. أما الدمج في الأنشطة الرئيسية فإن له أهمية أكبر في مجال المساواة بين الجنسين ذلك أنه ينبغي أن ننظر في موضوع النهوض بالمرأة لا من زاوية اتخاذ إجراءات محددة تتصل بالمرأة وحدها، بل بهدف ضمان مراعاة القضايا المتصلة بنوع الجنس لدى وضع السياسات الإنمائية من أوله إلى آخره.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن دور اللجنة الثالثة في هذه المجالات دور حيوي، وإنه يتطلع إلى العمل مع اللجنة الثالثة وتلقي توجيهاتها في معرض الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة للانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة ((A/51/3 (Parts I-II)، A/51/87، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/267؛ A/C.3/51/4)

١٤ - السيد كراسوفسكي (شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): عرض التقرير عن مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة (A/51/267) فقال إن التقرير يلخص المعلومات المتعلقة بالكيفية التي يجري بها توفير احتياجات الناس للخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق ترتيبات تعاونية متنوعة. وأضاف أن التقرير استعرض الخبرة الوطنية في تعزيز إسهام التعاونيات في التنمية الاجتماعية بأشكال تتلاءم مع مبادئ وأهداف المؤتمرات الدولية الكبرى المعقودة منذ عام ١٩٩٠، وأنه ركز على ضرورة أن تبقي الحكومات قيد الاستعراض الإطار التشريعي والإداري الذي ينظم عمل الترتيبات التي تأخذ شكلا تعاونيا في مختلف القطاعات. وأضاف أن التقرير وجه الاهتمام أيضا إلى وسائل تشجيع التعاونيات على تقديم المساعدة الواحدة منها للأخرى.

١٥ - السيدة دي باريش (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إن البلدان النامية، وغالبية سكانها من الشباب، معنية بمسألة الشيخوخة لأن العالم في خضم ثورة ديموغرافية كبرى، هي شيخوخة سكانه. ففي الوقت الحاضر، يقطن أكثر من نصف عدد المسنين في العالم البلدان النامية، وبحلول عام ٢٠٢٥، سيكون ثلاثة أرباعهم تقريبا في تلك البلدان. وأوضحت أن البلدان النامية، بخلاف البلدان المتقدمة النمو، لا تملك الهياكل الأساسية لمواجهة مشكلة الشيخوخة ولا الموارد لإقامة تلك الهياكل.

١٦ - وأكدت أن تكلفة إقامة هياكل أساسية في البلدان النامية للشيخوخة مشابهة لتلك القائمة في البلدان المتقدمة النمو باهظة جدا، وأن هناك بالتالي حاجة إلى توليد وتشجيع استجابات للشيخوخة يمكن تنسيقها مع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية. فالشيخوخة والتنمية متكاملتان وليستا متعارضتين، بما أن في إمكان كبار السن المشاركة في عملية التنمية والمساهمة فيها. وأعلنت أن مجموعة السبعة والسبعين والصين تتطلع إلى المشاركة في عمل اللجنة بشأن تلك المسألة وتأمل في تحقيق تقدم في التحضيرات للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩.

١٧ - السيد أوتوبيلو (نيجيريا): شدد على الحاجة إلى تنمية اجتماعية ذات وجهة مستقبلية لمواجهة التحدي الذي يطرحه النمو السكاني وتناقص الموارد. فقال إن عملية التحول إلى القطاع الخاص في العديد من البلدان أخذت تؤدي إلى جعل الرعاية الصحية فوق متناول الفقراء من السكان. وقال إن كثيرا من البلدان النامية لا تتمكن، بسبب المديونية وسوء معدلات التبادل التجاري، من تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية. وبين أنه لا بد من وجود تعاون دولي أكبر من أجل توفير الموارد لتحسين التنمية الاجتماعية والاستثمار في الهياكل الأساسية، وأن الضرورة تقتضي إيجاد توازن بين عملية التحول إلى القطاع الخاص والمسؤولية العامة عن التنمية الاجتماعية. ولذلك يناشد وفده تحقيق مزيد من التعاون الدولي فيما بين

منظمات الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية بغية الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٨ - السي هادجييسكي (بلغاريا): رحب بوقوع الاختيار على لجنة التنمية الاجتماعية لتكون الجهاز الرئيسي المسؤول عن تنسيق ورصد عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥. وقال إنه ينبغي إجراء تحليل شامل لطرق ترشيد أعمال اللجنة.

١٩ - وأضاف أن الحكومة البلغارية اعتمدت، في أيار/مايو ١٩٩٦، برنامجا وطنيا للتنمية الاجتماعية كعملية متابعة لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وذكر أن البرنامج الوطني قد وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والسلام الاجتماعي والقضاء التدريجي على الفقر. وهو يهدف إلى إيجاد بيئة اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة؛ وخفض مستوى الفقر؛ وخلق فرص للعمل والحد من البطالة؛ وتعزيز الاندماج الاجتماعي عن طريق تلبية احتياجات الجماعات الضعيفة؛ والمشاركة في التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية. وأعلن أن بلغاريا تتعاون بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان الاجتماعي، وهي تنوي بدء مشروع مشترك ثان في المستقبل القريب يهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي.

٢٠ - السيد كاليهاوجه (الدانمرك): قال إنه يرغب في إلقاء الضوء على مسألة المعوقين. ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في استانبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان خطوة هامة على طريق السعي الدائب للمعوقين من أجل الحصول على فرص متكافئة، إذ أن إعلان استانبول بشأن المستوطنات البشرية نص بوضوح على حق المعوقين في مأوى ميسر لهم جسديا. وأعلن أن الحكومة الدانمركية قد أنشأت لجان لصياغة سياسة وطنية بشأن تيسير للمعوقين. ولكن لا يزال يجب عمل الكثير. وأضاف أن تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، لا يزال يعتبر الهدف الأساسي لبلده. وينبغي التركيز حاليا - كما أوصى المقرر الخاص المعني بتنفيذ القواعد الموحدة - على التشريع، وتنسيق العمل، ومنظمات المعوقين، وتيسير السبل، والتعليم، والعمل.

٢١ - وأضاف أنه ينبغي إعطاء أولوية عالية بشكل خاص للتشريع، على المستويين الوطني والدولي. فعندما لا تعود حقوق المعوقين مجرد توصيات، بل صكوك ملزمة، يكتسب أمر تحقيق تكافؤ الفرص زخما أكبر من ذي قبل بكثير. وذكر أن للمجتمع الدولي دورا هاما، يقوم به في ذلك الخصوص باعترافه ببعض الحقوق الواردة في القواعد الموحدة باعتبارها حقوقا أساسية من حقوق الإنسان. وأن من شأن إدراج هذه الحقوق في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان أن يعزز أمر الاعتراف بها.

٢٢ - وأشار إلى أن الجمعية العامة أحاطت علما، في قرارها ١٤٤/٥٠، بالمبادرة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية من أجل وضع معيار للإعاقة يستند إلى القواعد الموحدة. وأنه نتيجة لتلك المبادرة، تم توزيع استبيانات على ٦٥٠ منظمة من منظمات المعوقين وصلت ردود عليها من أكثر من ٨٠ بلدا.

٢٣ - وذكر أن منظمة الصحة العالمية استحدثت، قبل خمسة عشر عاما، استراتيجية جديدة للتأهيل تقوم على أساس المجتمع المحلي. وهو يعتقد أن من المناسب إجراء تقييم دولي للخبرة المكتسبة من تنفيذ تلك الاستراتيجية. وقال إن خير من يقوم بهذا التقييم هو البنك الدولي، بالتعاون مع وكالات متخصصة معنية أخرى ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مع ممثلين عن منظمات المعوقين. وحث اللجنة على مساندة هذا الاقتراح.

٢٤ - السيد بولسن (الدانمرك): قال إنه سيركز على مسألة مشاركة الشباب في صنع القرارات. فالشبان أقل تأثرا بوطأة الماضي والتقاليد مما عليه الحال بالنسبة للكبار، الأمر الذي يجعلهم قادرين على المساهمة بأفكار قيمة جديدة. وهم بالتالي عنصر رئيسي من عناصر التنمية والتغيير الاجتماعيين ويجب اعتبارهم شركاء طبيعيين ومتساوين في المجتمع.

٢٥ - وباعتماد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها خطت الأمم المتحدة خطوة هامة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الآن أن تتجه صوب تحقيق أهداف البرنامج. وينبغي وضع مشاريع تعتمد على الخبرات الخاصة لمنظمات الشباب. ويمثل التعلم من الأنداد، حيث يعلم الشبان بعضهم بعضا، واحدة من الطرق التي تمكن الشباب من تحسين حالتهم بأنفسهم. وكثيرا ما يكون الشباب في أفضل وضع يساعد على مخاطبة نظرائهم وإقامة علاقات قوامها الثقة. ويساور وفده القلق بوجه خاص لوجود شابات وفتيات، لا تتجاوز أعمارهن أحيانا الثالثة عشرة، يلدن أولادا، قبل أن تكون الكثيرات منهن على استعداد لمواجهة تلك المسؤولية وذلك في كثير من الأحيان نتيجة لنقص التربية الجنسية. وبيَّن أن مفتاح التغلب على تلك المشكلة هو تزويدهن بالمعلومات على نحو يخلو من كل تحيز.

٢٦ - ومضى قائلا إن المنتدى العالمي للشباب فرصة هامة لكي تلتقي فيه منظمات الشباب غير الحكومية بممثلي المنظمات الحكومية الدولية. وينبغي إتاحة الأموال لكفالة مشاركة الشباب من أقل بلدان العالم نموا. وأضاف أنه يسره في هذا الصدد أن يعلن أن الحكومة الدانماركية ستقدم منحة لتمكين ١٠ ممثلين للشباب من أقل البلدان نموا من المشاركة في الدورة القادمة للمنتدى العالمي للشباب المزمع عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ومن صالح المجتمع الدولي أن تتاح للشباب فرصة المشاركة في المجتمع وصنع القرارات ليتسنى لهم تطوير المهارات التي سيحتاجون إليها لقيادة العالم إلى المستقبل.

٢٧ - السيد إدواردز (جزر مارشال): ذكَّر بأن جمهورية جزر مارشال تترأس حاليا منتدى جنوب المحيط الهادئ. وقال إن وفود المنتدى شاركت على نحو نشط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد مؤخرا وأكدت من جديد استعدادها للعمل في سبيل إقامة هيكل دولي أفضل لما فيه رقي سكانها.

وقد سجلت التزامها باحترام حقوق الإنسان بمنطلق التفكير الأساسي الداعي إلى تركيز جميع جهودها الإنمائية على شعوب جزر المحيط الهادئ.

٢٨ - وقال إن حكومات بلدان تلك المنطقة استعرضت عن كثب برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي وحاولت استخلاص جدول أعمال بالمسائل ذات الأولوية لتنفيذه على المستوى الوطني. وقد تناولت اجتماعات المنتدى التي عقدت مؤخرا كامل مجموعة المسائل، بما فيها الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية، وذلك على أساس الفهم الواضح لأبعادها الاجتماعية.

٢٩ - وأشار إلى أن القطاع العام في جزر مارشال مطالب بأن يفعل الكثير بالقليل، وهو يمر حاليا بعملية تعديل هيكلي بعيدة المدى أدت إلى زيادة البطالة. وقد طلبت حكومته بالتالي قروضا لتنفيذ برنامج انتقالي يشمل إعادة التدريب وخططا لتوفير الحوافز للقطاع الخاص. ومن حسن الحظ أن اقتصاد جزر مارشال ليس من الاقتصادات التي استنزفتها نفقات تبذيرية مثل الميزانيات العسكرية؛ بل إن البلد أنفق القسم الأعظم من موارده على الرفاه الاجتماعي لسكانه.

٣٠ - وهناك عدد من المنظمات المجتمعية التي تعمل جاهدة لتقديم المساعدة إلى القليلي الحِظاء، ولكنها ناقصة التمويل إلى حد شنيع. وثمة حاجة ماسة للدعم الدولي، ولكن لا يرتقب أن يتوفر منه حتى الآن سوى النزر القليل. وقد حققت الحكومات والمنظمات المجتمعية في بلدان منتدى جنوب المحيط الهادئ تقدما محمودا في مجال التنمية الاجتماعية تستحق عليه الدعم. وناشد البلدان التي تعهدت بتقديم الدعم إلى التنمية البشرية والاجتماعية القائمة على الشعب أن تنظر إلى بلدان المنطقة بعين العطف.

٣١ - السيد حسين (السودان): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن التنمية الاجتماعية هي إحدى الأولويات العليا لحكومة السودان، وإن الأسرة لها وضع خاص في بلاده باعتبارها جوهر المجتمع وعماده، وصلاح الأسرة فيه صلاح المجتمع. وقد أصبح واضحا أن التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية وظروف السلم. ووصف المؤتمرات الدولية الستة التي عقدت خلال العقد الحالي بأنها دليل يثبت الاهتمام الدولي بالتنمية الاجتماعية. وأضاف أن رغبة المجتمع الدولي في التخفيف من الفقر في البلدان الناميـــة تتضـــح من مبادرة ٢٠/٢٠ على نحو ما يرد في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي. بيد أن تلك الرغبة بحاجة إلى تجسيد الإرادة السياسية في عمل ملموس وهو ما يحتم توفير النظرة الحيادية والشفافية في التطبيق.

٣٢ - وقال إن الثورة التكنولوجية والتطورات الأخرى جعلت العالم قرية صغيرة وقللت من الاستقلال الذي يتمتع به كل بلد في تقرير سياسته الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للدول بالتالي أن تتعاون لوضع البرامج الملائمة التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشكل ضمانات الاستقرار السياسي وصمام الأمان لدرء شبح الحروب والمنازعات. ووصف تعزيز المنظمات المحلية بأنه من شأنه أن يساعد في السيطرة على المشاكل الناشئة عن التعصب فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية.

٣٣ - ومضى يقول إن النزاعات المسلحة أصبحت منذ انتهاء الحرب الباردة نزاعات إقليمية وأهلية وليست عالمية، ولذا فإن المصروفات العسكرية لم تشهد الانخفاض الكبير المرجو. وبيّن أنه يعتبر أن نزع السلاح التام والشامل عامل أساسي لخلق المناخ الملائم للتنمية الاجتماعية.

٣٤ - وواصل كلامه قائلا إن الاهتمام بقطاعات المجتمع المختلفة هو الخطوة الأولى نحو البناء الاجتماعي السليم، ومن هنا فإن السودان اهتم بالشباب باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية. ففي السنوات الثلاث الأخيرة، حدثت زيادة كبيرة في عدد مؤسسات التعليم العالي وكذلك في عدد مراكز التدريب الحرفي والمهني. كما قامت الدولة أيضا بزيادة فرص عمل الشباب وهي تعمل على اجتذاب الاستثمارات لتوفير الموارد اللازمة. واستشعارا بأهمية التعليم وتأثيره على التنمية الاجتماعية، سعت الدولة سعيا حثيثا لمحو الأمية الأبجدية في كل أنحاء البلاد.

٣٥ - واستطرد يقول إن المجتمع المعاصر يشهد تطورات في مجال الأسرة. ففي إطار سعي بعض المجتمعات لإعطاء الفرد الدور الأساسي في المجتمع، تقلص دور الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية وأصبح الفرد بمعزل عن أسرته، وهو ما تسبب في الكثير من الأمراض الاجتماعية التي نشهدها اليوم. ويرى السودان أن الفرد لا بد وأن يوضع في الإطار الطبيعي الذي بدأ فيه حياته وهي الأسرة. والأسرة هي المدرسة الأولى للطفل، وهي تمثل دعامة المستقبل في كافة المجتمعات، ولها دور أساسي في إشاعة الطمأنينة النفسية والذهنية التي تخلق إنسانا سويا؛ وفي داخل الأسرة تبدأ المراحل الأولى لتعلم حقوق الإنسان وممارسة هذه الحقوق. وبالنظر إلى إيمان حكومة السودان بأهمية الأسرة، فإنها قد تبنت سياسة لتسهيل الزواج.

٣٦ - وختم بقوله إن الوصول إلى التنمية الاجتماعية المرجوة وإصلاح شؤون المجتمع لا يتم إلا بالقضاء على الفقر، وتحقيق السلام والأمن، وغرس القيم الأخلاقية الحميدة في المجتمعات، وإزالة الظلم الاجتماعي والتمييز بين الناس في الحقوق على أساس الدين أو العرق أو الثقافة.

٣٧ - السيدة سكاي غراندة (النرويج): تكلمت بوصفها ممثلة للشباب، فقالت إن كوكب الأرض الذي سيرثه جيلها يواجه تحديات عالمية كبيرة من قبيل الاحترار العالمي الذي تترتب عليه آثار بيئية كبرى. ومن المشاكل الرئيسية الأخرى مشكلة تقاسم الموارد العالمية بما فيها المياه والأغذية. وأضافت أن الشباب في جميع أنحاء العالم يواجهون نفس التحديات، وينبغي زيادة فرص وصولهم إلى صنع القرارات. وبينت أن مشاركة الشباب أمر مستصوب وضروري، إذ أن هناك حاجة ماسة إلى رؤاهم وتضامنهم وقوة اندفاعهم. وينبغي السماح للشباب، من خلال منظماتهم هم، بأن يشكلوا مستقبلهم بأنفسهم على جميع المستويات. فأهم الحركات الجماهيرية الداعية إلى السلم وحقوق الإنسان وحفظ البيئة وإحلال الديمقراطية حظيت كلها بتأييد قوي من الشباب. وقد أحدثت الحركات الطلابية تغييرات ديمقراطية ملحوظة في عدة بلدان.

٣٨ - وينبغي للأمم المتحدة أن تقف في المقدمة في هذا المجال. وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ٨١/٥٠، المرفق) إنما هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب أن تتلوها خطوات أخرى. ويجب تعزيز قدرة الشباب على التأثير في الأمم المتحدة، كما ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتوصيات الصادرة عن منظماتهم، مثل منتدى الشباب لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - ومضت قائلة إن لكل خطوة صغيرة أهميتها في الجهد الجماعي الرامي إلى مجابهة الأخطار الجدية التي تهدد وجود الجنس البشري. وناشدت جميع البلدان أن تفسح المجال بقدر أكبر أمام مشاركة الشباب في صنع القرارات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وأن تدعهم يشاركون في تشكيل مستقبلهم. واختتمت بقولها إنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل في اتجاه زيادة عدد ممثلي الشباب في اجتماعاتها وأن تمكن منتدى الشباب من أن يتحول إلى حدث منتظم مضمون التمويل.

٤٠ - السيدة مسدوع (الجزائر): قالت إن التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وتعاظم ظاهرتي العصرنة والعولمة تترتب عليها آثار جانبية تؤدي إلى تفاوتات اقتصادية وأخطار محتملة تهدد السلم والأمن الدوليين. فتفاقم الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي، ولا سيما في بلدان الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية، يتطلب جهودا دائبة يبذلها المجتمع الدولي للترويج لمفهوم جديد للتعاون الدولي في مجال التنمية. ويعتبر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إطارا مرجعيا مفيدا لسياسات الحكومات الفردية. ويتضح من الأهداف المتفق عليها في تلك القمة أن المجتمع الدولي عازم على تكثيف مكافحته للفقر والاستبعاد والتفكك الاجتماعي بغية خلق فرص العمالة المنتجة وزيادة التضامن الدولي. وهذ التضامن عنصر لا بد منه إذا أريد تضييق الهوة الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ولا بد من توخي نهج يقوم على تضافر الجهود.

٤١ - وواصلت كلامها قائلة إن الجزائر نجحت في أن توفر لسكانها في بضعة عقود فرص العمالة ومجانية الرعاية الصحية والتعليم، وأن توفر لهم نظام تأمين اجتماعي واسع النطاق. ورغم الصعوبات الاقتصادية الجمة، فإن حكومتها عازمة على الاحتفاظ بهذه المنجزات وتحقيق التجديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم على اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية ونبذ جميع أشكال التهميش أو الاستبعاد وإقامة نظام ديمقراطي دائم. ويلزم توفر الدعم من المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية. وتأمل حكومته في أن الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التطلعات المشروعة للأفراد والشعوب ستعزز بالعمل الدولي الفعال. ويجب على المؤسسات المالية الدولية أن تكيف استراتيجيتها وتراجع برامجها لما فيه صالح التنمية العالمية، وإلا فإن جهود أي بلد بمفرده لتعزيز الديمقراطية قد لا يحالفها نجاح.

٤٢ - وقالت إنه آن الأوان لكي تجسد الأمم المتحدة في عمل ملموس ولايتها الأصلية المنوطة بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. فهي لن تستطيع أن تكون قوة تعمل لأغراض السلام إلا إذا كانت أيضا قوة تعمل لأغراض التنمية. ولن تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تسهم بقدر ملحوظ في التنمية إلا بتعزيز الوكالات الحكومية الدولية وبمواءمة أنشطتها. وللجنة التنمية الاجتماعية دور حيوي تقوم به في

مجال التنسيق على مستوى المنظومة كلها للأنشطة المضطلع بها في الميدان الاجتماعي. ويرحب وفده بتعزيز ولاية اللجنة وبزيادة عدد أعضائها. وينبغي لهذه التدابير أن تشفع بزيادة في الموارد لتمكينها من أداء مهامها.

٤٣ - وتتطلب متابعة نتائج مؤتمر القمة تعاونا وشراكة حقيقيين بين الدول وبين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات النقدية والمالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويجب عليها جميعا أن تعمل سوية لتوفير الوسائل المطلوبة للقيام بذلك المجهود الكبير. وما دام الفقر موجودا، لا يمكن القول بأن هناك بلدا حقق تنمية حقيقية.

٤٤ - السيد ويصا (مصر): قال إن وفده يؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية لم تكن أكثر إلحاحا من الوقت الحالي. وينبغي معالجة أسباب عدم توازن التنمية في العالم. وللدول دور محوري تضطلع به في التنمية، بيد أن الجهود التي تبذلها الدولة يرتهن نجاحها بوجود بيئة دولية مواتية، بما يشمله ذلك من عوامل كالتجارة والاستثمار والموارد المالية ونقل التكنولوجيا.

٤٥ - ووصف قضايا الأسرة والطفل والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين والتعليم بأنها كلها قضايا متشابكة تكمل بعضها بعضا وتتصل اتصالا مباشرا بالتنمية الشاملة في أي مجتمع. وقال إن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع. ولذا، تستمر حكومة بلده في زيادة الوعي بالدور الاجتماعي والانمائي للأسر وإشراكها في وضع وتنفيذ البرامج التي تستهدف الارتقاء بمسؤوليات حياة هذه الأسر ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبيئة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتعليم، وهو ليس غاية في حد ذاته بل يعد من الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية، قال إن سياسة بلده التعليمية تبنى من منطلق الاقتناع بضرورة تعاون ومشاركة السلطات المحلية مع المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لمواجهة وحل مشاكل معينة مثل محو الأمية وتلبية احتياجات تعليم البنات والفتيات.

٤٧ - وترحب مصر ببرنامج العمل المقترح من الأمين العام لاعتبار عام ١٩٩٩ عاما لكبار السن لأن ذلك من شأنه أن يلقي الضوء على المصاعب التي يعانون منها وسبل التخفيف من حدتها. فالمسنون يمثلون مستودعا للخبرات يمكن أن تستفيد منه الحكومات متى أمكن إيجاد القنوات الكفيلة بذلك.

٤٨ - وتولي بلاده أهمية كبيرة لتأهيل وإدماج المعوقين في المجتمع لأن تهميشهم يتعارض والقيم الدينية ويمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية.

٤٩ - وقد بدأت الحكومة المصرية في تبني سياسات وبرامج لتحقيق توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجري تنفيذ برنامج وطني لمحاربة الفقر بمشاركة كافة الشركاء.

٥٠ - وفيما يتعلق بمبادرة ٢٠/٢٠ الواردة في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قال إنه قد اتفق على تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وعلى ربط قدرة حكومات البلدان النامية على تخصيص ٢٠ في المائة من إنفاقها للخدمات الاجتماعية الأساسية بمستوى التنمية الاقتصادية وعبء الدين وغير ذلك من الالتزامات المالية. وينبغي لمبادرة ٢٠/٢٠ بالتالي أن تتضمن اتفاقا بشأن مفهوم البرامج الاجتماعية وتحديد مساعدات الدول المانحة على أساس ما تظهره الحسابات المالية التي تعدها الدول المتلقية والاعتداد بموازنات الدولة وحساباتها في مجالي التخصيص والمتابعة.

٥١ - السيد غوباريفيتش (بيلاروس): قال إن حجم وتنوع المشاكل الاجتماعية التي تواجه العالم اليوم تهدد ذات الأسس التي يقوم عليها التطور الطبيعي للحضارة الإنسانية، ومن ثم فإن من الضروري أن تعمل الحكومات والأمم المتحدة معا لتحويل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى واقع. وقد أسهمت اسهاما كبيرا في ذلك الدورة الخاصة التي عقدتها لجنة التنمية الاجتماعية مؤخرا وكرستها لهدف عاجل هو القضاء على الفقر. وذكر فيما يتصل بتقرير الأمين العام عن مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة (A/51/267)، أن وفده يعترف بالدور الذي يتعين على الحركة التعاونية أن تقوم به في تنفيذ التعهدات الصادرة في كوبنهاغن، ولا سيما في مجالات العمالة، والتكامل الاجتماعي، والقضاء على الفقر.

٥٢ - وأضاف أن حكومته، إدراكا منها للصلة التي لا تنفصم بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، جاهدت لتجنب حدوث هبوط حاد في مستويات معيشة السكان خلال فترة التحول الجارية، واتخذت لذلك تدابير لتثبيت دعائم الاقتصاد ومقاومة التضخم. ورغم ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية قد صحبها هبوط شديد في الانتاج، وارتفاع في الأسعار، وانخفاض في الدخل الحقيقي، وانخفاض في الأموال المتوافرة لدى الدولة لمواجهة تلك المشاكل. وفضلا عن ذلك، فلا يزال الانفاق الذي حتمته آثار كارثة تشرنوبل يمثل خُمس الميزانية السنوية للبلد.

٥٣ - وذكر أن الزيادة في نسبة كبار السن بين السكان في بيلاروس تفرض عبئا متزايدا على مَن هم في سن العمل، بينما ازداد بصورة ملحوظة الانفاق على المعاشات والرعاية الطبية والمساعدة الاجتماعية المقدمة للمسنين. وقد وضعت بيلاروس لنفسها، بالرجوع إلى خطة العمل الدولية للشيخوخة، برنامجا للتدابير الرامية إلى مساعدة كبار السن. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في إحداث تحول في الخدمات المقدمة للمسنين، وحماية حقوقهم التي يكفلها القانون، وإقامة مؤسسات خاصة لتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

٥٤ - وأضاف أن حالة الأسَر في فترة التحول الاقتصادي الحالية كانت موضع اهتمام كبير من حكومته. فالأسر ذات الدخل المنخفض - وهي غالبا الأسر الكبيرة الحجم أو التي يعولها والد واحد - تواجه مشقة بالغة. وفضلا عن ذلك، ثمة حاجة الآن لتناول مشاكل الأسر التي انضمت إلى صفوف اللاجئين أو تأثرت بالبطالة. وقال إن حكومته وضعت نظاما لتقديم المنح للأسر التي لديها أطفال. ويجري في الوقت الحالي ربط دخول السكان بمؤشرات التضخم، وتم وضع برنامج لتقديم الإعانة الإيجارية.

٥٥ - وذكر أن وفده يؤمن بضرورة تعزيز لجنة التنمية الاجتماعية التي تقوم بدور رئيسي في صياغة السياسة المتصلة بالمسائل الاجتماعية وتنسيقها. وفي رأيه أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك الهدف هو من خلال التدابير المكثفة بدلا من التدابير الموسعة. وعلى وجه التحديد، ينبغي للجنة أن تلتمس سبلا أكثر كفاءة لتنظيم أعمالها، سواء أثناء الدورات أو فيما بينها، كما ينبغي أن تستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفها على نحو أكثر فعالية. ورحب بالاقتراحات المقدمة بشأن عقد أعضاء اللجنة لمشاورات غير رسمية ومفتوحة، وعقد جلسات منتظمة لمكتب اللجنة. وأيَّد توسيع سلطات المكتب، إيمانا بأن هذه الخطوة من شأنها أن تمكّن من التوصل إلى توافق أسرع في الآراء بشأن برنامج عمل اللجنة المثقل.

٥٦ - وقال إن مفهوم إجراء حوارات مع أفرقة الخبراء، وهم غالبا من ممثلي هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وممثلي حكومات الدول الأعضاء، كان موضع اهتمام كبير. وحث وفده على إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى النظر في طلبات هؤلاء الخبراء. وأيَّد الرأي القائل بأن المنظمات غير الحكومية ينبغي لها أن تقوم بدور أكبر في عمل اللجنة. وذكر، أخيرا، أن وفده يرحب بالغالبية العظمى من التدابير المقترحة لتعزيز دور اللجنة، ولكن ذلك الهدف ينبغي أن يحقق في حدود الموارد المتوافرة؛ ومن ثم فليس بوسعه تأييد الاقتراحات المقدمة بشأن توسيع عضوية اللجنة وعقد دورات سنوية.

٥٧ - وأشار إلى أن من بين نتائج الدورات الأخيرة للجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة التي تلقى أشد الترحيب الاعتراف في قراراتهما بأنه لا بد للمجتمع الدولي من تقديم مساعدة خاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وبخاصة في الميدان الاجتماعي وفي الصراع ضد الفقر. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن ذلك الاعتراف لم ينعكس في برامج الأمم المتحدة ذات الصلة. وحث الوفود على النظر في الاقتراع الذي تقدمت به بيلاروس بشأن اعتماد برنامج عالمي لتقديم المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. فالجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لا بد، في رأيه، من أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي.

٥٨ - السيد رييس رودريغويس (كوبا): أعرب عن تأييد وفده للملاحظات التي قدمها ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن أي برنامج للتنمية الاجتماعية لا بد وأن يشمل سياسات للعمل لصالح الشباب والمسنين والمعوقين، وهم جميعا من الجماعات التي تمنحها حكومته أولوية خاصة. فالانصاف والمساواة في إتاحة الفرص للجميع أمر أساسي في التقدم الذي أحرزته كوبا خلال الـ ٣٠ سنة الماضية.

٥٩ - وأضاف أنه لا يوجد في كوبا قطاع من قطاعات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يقوم فيه الشباب بدور أساسي. وقد جاء التحسن المستمر في الفرص المتاحة أمام الشباب للمشاركة على نحو كامل في الحياة الاجتماعية نتيجة للسياسة التي يكفلها وجود أعداد كبيرة من الشباب في البرلمان وفي السلطة التنفيذيـــة. وقال إن كوبا ترحب باعتماد برنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وأنها سوف تساند جهود لجنة التنمية الاجتماعية من أجل تقييم تنفيذه.

٦٠ - وذكر أن كوبا سوف تشترك أيضا، قدر استطاعتها، في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن في ١٩٩٩. ويستفيد المسنون في كوبا من برنامج لتقديم الرعاية الطبية والرعاية في المستشفيات للجميع، وكذلك من الضمان الاجتماعي. ومن المبادرات الرئيسية إنشاء "دوائر الأجداد" وهي منظمات للمتطوعين يبلغ مجموع أعضائها ٠٠٠ ١٥٠ عضو وتهدف إلى إشراك كبار السن في المجتمع من خلال الأنشطة الاجتماعية. وهي تزيد أيضا من إحساس كبار السن بما لهم من شباب الروح الاجتماعي عن طريق إعطائهم دورا في تعليم الشباب وفي أنشطة المجتمع الأخرى.

٦١ - وأضاف أن الدعم المقدم للمعاقين يشمل تقديم المساعدة لمنظماتهم واتخاذ إجراءات في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والأنشطة الثقافية والرياضة. ولدى كوبا نحو ٥٠٠ مركز من مراكز التربية الخاصة للمعوقين.

٦٢ - وقال إنه رغم الحالة الاقتصادية التي تمر بها كوبا، والتي تفاقمت من جراء إحكام الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد، فإن حكومته لن تتخلى أبدا عن النهج الإنساني الذي حكم سياستها الاجتماعية للعقود الثلاثة الماضية. وأضاف أن كوبا ستظل دائما مجتمعا للجميع.

٦٣ - السيد بيس (مالطة): قال إن الحكومة دورها أساسي في القضايا الاجتماعية والإنمائية. فالعديد من المجتمعات تمر بتغير رئيسي، كنتيجة أحيانا للتدابير السياسية، وتمثل هذه التغيرات جزءا من التطور الدولي. وينبغي للحكومات أن تضطلع بتنفيذ سياسات من شأنها أن تكفل الحرية للمواطنين بوصفهم أعضاء في المجتمع. وبوسع المبادرات السياسية أن تمكّن المواطنين من التماس مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم وتحقيق الإمكانات الكامنة بداخلهم. فالتدابير السليمة تكفل إدرار الثروة، وتوزيعها المتكافئ، ووجود الحرية في كافة المجالات. وليس من الممكن تحقيق التلاحم الاجتماعي إلا عن طريق المحافظة على التنوع الاجتماعي والثقافي وتشجيعه. وأضاف أن طبيعة السياسة الاجتماعية قد تغيَّرت تغيُّرا جوهريا. وأن حكومته أخذت بمفهوم مجتمع الرفاهة، وهو مفهوم يخلف مفهوم دولة الرفاهة. ودور الحكومة هو تحقيق التكامل في الخدمات الاجتماعية عن طريق وضع أولويات لاحتياجات الأفراد. وعلى الحكومات أن تعمل بصورة وثيقة مع منظمات المتطوعين لتعزيز المشاركة من جانب جميع المهتمين بالأمر. وربما يكون الالتزام بتحقيق الهدف الرامي إلى القضاء على الفقر هو أهم منجزات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٦٤ - وأشار إلى أن الأسرة عنصر رئيسي في السياسة الاجتماعية لحكومته، إذ أنها تمثّل النواة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية للنمو والعمل السليم للفرد وبالتالي للمجتمع. وقد وفّرت التشريعات الأخيرة اعترافا قانونيا بالدور المحوري الذي تقوم به المرأة في المجتمع، ولا سيما في الأسرة. فقانون الأسرة ينص على أن الزوج والزوجة شريكان متساويان لهما حقوق متساوية فيما يتعلق بالقرارات المؤثرة في أسرتهما، وخاصة رعاية ذريتهما. وفضلا عن ذلك، وتمشيا مع إيمانها بحق الجميع في فرص متساوية، اتخذت حكومة مالطة تدابير من شأنها أن تكفل للمعوقين القدرة على تحقيق امكاناتهم الكامنة.

٦٥ - وأعلن أن لكبار السن حقا في حياة موفورة الكرامة وفي الاعتراف بما قدموه في الماضي من اسهامات إلى المجتمع. ومن حقهم أن يلقوا كل العون الذي يحتاجون إليه للتغلب على العوائق الناتجة عن السن أو أوجه القصور أو المرض. وبينما تستطيع الدولة أن توفر المزايا المالية للمسنين، فالأسرة هي التي ينبغي لها تقديم المزايا غير الملموسة كالحب والصحبة. فالشيخوخة ليست مرضا، بل هي مرحلة من مراحل الحياة تتطلب قدرا كبيرا من الرعاية والاحترام والحب. وذكر أن المعهد الدولي المعني بالشيخوخة في مالطة ينهض بأعمال مفيدة في هذا الصدد. فقد عمل المعهد كجسر يربط بين البلدان من أجل جمع البيانات والمعلومات والمهارات المتصلة بكافة جوانب الشيخوخة وتبادلها ونشرها. وهو يعزز التعاون التقني فيما يتعلق ببناء الشبكات وإنشاء مراكز التنسيق المتصلة باحتياجات التدريب والأنشطة المتعلقة بالتدريب على الصعيد الوطني.

٦٦ - وقال إن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشباب هي تزويدهم بفرص متساوية في التعليم على كافة المستويات وإدماجهم في التيار الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد كقوة إيجابية قادرة على التغيير والتجديد، إذ تدرك أنهم عنصر حيوي في مستقبل الأمة.

٦٧ - وذكر أن مالطة اختارت أن تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد شعبها، ولا سيما المحتاجين منهم. وقد وفّرت الحكومة بيئة تشجع المبادرة الطوعية والخاصة بوصفها شريكا هاما في المجال الاجتماعي. وعلى المجتمع، إلى جانب تقديمه لخدمات تناسب ظروف كل فرد من الأفراد المحتاجين، أن يكفل أيضا تحسين الفرص المتاحة لهم وتحسين مركزهم المالي.

٦٨ - السيد تشانج سي تين (ماليزيا): قال إن الشباب مورد بشري رئيسي حقيقي وكامن في ذات الوقت، وإنهم من العوامل الأساسية في التنمية الاجتماعية في المستقبل. فخيالهم ومُثلهم وطاقاتهم ورؤياهم لازمة للتنمية المستمرة لمجتمعهم. وبدون التوجيه المناسب يسهل وقوعهم فريسة لأضرار اجتماعية متباينة علاجها باهظ التكلفة. ويعيش أكثر من ٦٠ في المائة من شباب العالم في آسيا، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٨٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ولا يمكن التهوين من شأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لذلك التغير السكاني، إذ من السهل ترجمته إلى اضمحلال في فرص العمل، وانعدام في الموارد المطلوبة للخدمات الاجتماعية، وانخفاض في فرص التعليم، وجميعها خليقة بأن تؤدي إلى الانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات. ويحتاج الشباب في البلدان النامية إلى الوصول إلى مرافـــق أفضل للتعليم، والتدريب،

والمساعدة التقنية، والتكنولوجيا، والصحة، والائتمان. ومن شأن التصدي لاحتياجات الشباب أن يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد نُفذت برامج مختلفة لإنماء الشباب في إطار الخطة الماليزية السادسة (١٩٩٠-١٩٩٥).

٦٩ - وذكر أن اختيار عام ١٩٩٩ ليكون السنة الدولية لكبار السن اختيار جيد التوقيت وملائم، إذ تمر جميع البلدان بزيادة في الحجم المطلق والنسبي للمسنين من سكانها. وبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون ١,٤ بليون نسمة في سن الستين أو أكثر، وسيكون معظم هؤلاء من سكان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ومع مراعاة التوقعات بزيادة الأعمار وتفكك الأسرة الممتدة، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان صيانة الروابط الأسرية واستمرار تحمل الأسرة لمسؤولية رعاية المسنين. ورغبة منها في تشجيع الأبناء على رعاية كبار السن، تقوم ماليزيا منذ عام ١٩٩٢ بمنح امتيازات ضريبية للأبناء لتغطية تكاليف علاج آبائهم وأمهاتهم المسنين. كما امتدت المزايا الطبية التي يتمتع بها موظفو القطاع العام لتشمل الأبوين. وقد قامت ماليزيا بوضع سياسة وطنية للمسنين من أجل ضمان قدرة كبار السن على التمتع بالاستقلال وبالنوعية الجيدة من الحياة. وسوف يواصل التخطيط من أجل كبار السن بماليزيا أخذ حاجاتهم بعين الاعتبار.

٧٠ - وقال إن أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة بكافة أرجاء العالم يعانون من نوع من أنواع العجز الجسماني أو العقلي أو الحسي، وأن نحو ٨٠ في المائة من هؤلاء في العالم النامي. وقد ساعدت السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٩١ على التعريف باحتياجات تلك الفئة والحاجة إلى سياسات ترمي إلى دمج المعوقين في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتعمل ماليزيا بكل طاقتها على الصعيدين الوطني والدولي في تعزيز مشاركة المعوقين مشاركة كاملة في المجتمع وتمتعهم بالمساواة فيه. وسوف تواصل الحكومة العناية بأمرهم من خلال توفير برامج التعليم والتدريب والتأهيل.

٧١ - وأشار إلى أن ماليزيا تدرك أن الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع والمصدر الرئيسي للرعاية. وأضاف أنه قد حان الوقت للعودة إلى أساسيات الحياة الأسرية وقيمها، وأن من المهم تمكين الأسرة من مواجهة تحديات القرن المقبل. ولكن ينبغي ألا يضيع مفهوم الأسرة التقليدية في خضم التغيرات العالمية السريعة. لذلك تؤيد ماليزيا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتمكين أفراد الأسرة من مواجهة التغيير. ومن الضروري تعزيز وجود أسر متمتعة بالصحة، وتعزيز تنظيم الأسرة، والتغذية، وبرامج تنمية الطفل، ومهارات العناية بالأبناء، والتفاعل بين الأبوين وأطفالهما.

٧٢ - وقال إن البشر هم جوهر التنمية ومفتاحها. والاستثمار في رفاه الناس يعني الاستثمار في رفاه كافة المجتمعات في المستقبل. وقد حان الوقت لتمكين الأسرة والشباب والمسنين والمعوقين من أجل مواجهة تحديات المستقبل.

٧٣ - رئيس الأساقفة مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الموضوع المشترك لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة بشأن المسائل الاجتماعية هو البحث عن مفهوم جديد للتنمية يكون محوره

الإنسان. فالإنسان ينبغي أن يكون بؤرة كل نشاط اجتماعي وسياسي واقتصادي. وقد ثبت عدم كفاية النماذج القائمة حاليا للتنمية، نظرا لفشلها في التغلب على مشاكل عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. والفقر من الأسباب الأولى للاستبعاد الاجتماعي، وكان هو محور الاهتمام في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد ألزمت الدول نفسها بأن تضع بحلول نهاية عام ١٩٩٦ استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر المدقع. ويأمل وفده أن يتسنى استعراض التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

٧٤ - وذكر أن من أول التزامات أي دولة الاستثمار في شبابها. ويجب تمكين الشباب من توجيه مثاليتهم نحو خلق عالم تحظى فيه القيم الأساسية بالاحترام وحقوق الإنسان بالحماية، ويسود فيه جو من التضامن. غير أن المستقبل لا يحمل لكثير من الشباب بصيصا من الأمل، فالبعض، ولا سيما البنات، يفتقد الفرص التعليمية، وغيرهم يواجهون البطالة، بل والبطالة طويلة الأمد. وتدمر المخدرات والجريمة يوميا حياة الآلاف من الشباب، بينما يجعل الجو الراهن المشبع بالإباحة الجنسية من الصعب غرس شعور مناسب في نفوس الشباب بالمسؤولية تجاه سلوكهم الجنسي. وفي سياق كهذا، توجد حاجة جلية للعثور على رؤيا أخلاقية جديدة، بل ورغبة من جانب الكثير من الشباب في العثور على مثل هذه الرؤيا.

٧٥ - وقال إن مظاهر التقدم الطبي، وعلى الأخص القضاء على الكثير من الأمراض، أدت إلى هبوط كبير جدا في الوفيات. غير أنه مع تزايد متوسط الأعمار، تناقص احترام الحياة الإنسانية وتبجيلها. ومن الصعب تصديق أن إنهاء الحياة لتخليص المرضى من الألم أصبح ينظر إليه من قِبل البعض على أنه بديل مقبول للعناية بالمرضى والمسنين والمعوقين. وتهيب الكنيسة الكاثوليكية بالمجتمع الدولي أن يجدد اعترافه بالكرامة المقدسة لكل حياة بشرية والعمل من أجل وضع تفهُّم جديد للإسهام الذي يمكن للمسنين تقديمه للمجتمع.

٧٦ - وأضاف أن الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع وأنها تقوم بدور حيوي في عالم اليوم. وحث جميع الحكومات والمجتمعات على الاعتراف بالمكانة الخاصة للأسرة، وقال إن الكنيسة الكاثوليكية من جانبها ستواصل جهودها لتعزيز قدسية الزواج وحمايتها ولدعم دور الأبوين بوصفهما أول المعلمين لأطفالهما. وعلى أسرة الأمم أن تقر بأن تاريخ البشرية وتاريخ الخلاص يمران من طريق الأسرة، وأن الأسرة تقف عند مركز الصراع بين الخير والشر، بين الحياة والموت، وكل ما هو مناهض للحب.

٧٧ - السيدة برغوتي (المراقبة عن فلسطين): قالت إن النهوض بأي مجتمع يتوقف على تقدم شبابه، خاصة في ميادين التعليم والصحة والعمل. ومن ثم، ينبغي أن تكون حماية حقوق الشباب بين أولويات الدول والمجتمع الدولي. وذكرت أن لإدماج الفتيات والشابات في سياسات التنمية الوطنية أهمية خاصة، وأنه ينبغي إزالة العقبات التي تحول دون المساواة بين الجنسين لتمكينهن من المشاركة على قدم المساواة مع نظرائهن من الذكور في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ورحبت ببرنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وأعربت عن الأمل في بذل جهد متضافر وتوفير الموارد الضرورية للتمكين من تحقيق ذلك البرنامج.

٧٨ - وذكرت أن شباب فلسطين يشكلون أكثر من ٧٠ في المائة من سكانها، وأن معظمهم لم يعرف الحياة إلا تحت الاحتلال الإسرائيلي أو في مخيمات اللاجئين، ورغم ذلك، فلقد قاموا بدور رئيسي في الكفاح من أجل استقلال فلسطين. وأضافت أن كثيرين منهم قد عانوا نتيجة لذلك من صدمات جسمانية ونفسية، وأنهم جميعا قد دفعوا ثمنا باهظا من ضياع الفرص. وقالت إنهم اليوم لا يزالون يجابهون ظروفا اقتصادية قاسية، وبطالة مرتفعة وعنفا متكررا، وإن شبابا من الفلسطينيين ما زالوا محتجزين بالسجون الإسرائيلية.

٧٩ - وأضافت أن السلطة الفلسطينية، في ظل هذه الخلفية، تدرك مسؤوليتها في الكفاح، بمساعدة المجتمع الدولي، لخلق مجتمع أفضل يتمتع فيه شباب الفلسطينيين بثمار الحرية والرخاء. ويشهد إنشاء وزارة للشباب والرياضة على التزامها بتقدم الشباب الفلسطيني. بيد أنها ذكرت أن من دواعي الحزن أنه بانهيار عملية السلام تحول التفاؤل الذي شعر به الكثيرون إلى يأس. وأعربت عن أملها في أن يتم إنقاذ عملية السلام وإعادتها إلى مسارها، ليس لمصلحة الشباب الفلسطيني وحده، بل لصالح كل شباب المنطقة.

٨٠ - السيد فريدمان (منظمة العمل الدولية): قال إن الحالة الدولية اليوم تتميز بمستويات عالية لا يمكن القبول بها من البطالة ونقص العمالة وأنه صاحب ذلك ارتفاع في الفقر والاستبعاد الاجتماعي، خاصة في العالم النامي. ورغم ذلك، لا تزال منظمة العمل الدولية ملتزمة بالسعي وراء الأهداف التي تمخضت عنها قمة كوبنهاغن، وتعزيز اندماج شباب العالم ومسنيه ومعوقيه في العمل المنتج. وقد أنشأت منظمة العمل الدولية حديثا قاعدة وشبكة دولية للمعلومات، مستخدمة الشبكة الدولية (الانترنت) لتمكين المنظمات المشتغلة بالبحث المتصل بتدريب المعوقين وتشغيلهم من تبادل المعلومات. كما تتعاون منظمة العمل الدولية مع المقرر الخاص المعني بالإعاقة على رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

٨١ - وذكر أنه في الوقت الذي يبحث فيه قادة العالم عن سبل جديدة ومتطورة لتناول المشاكل الاجتماعية العميقة التي تواجه المجتمع الدولي، أخذ دور التعاونيات كما أوجزه تقرير الأمين العام (A/51/267) يحظى باهتمام متجدد. فعلى حين يوفر الاقتصاد العالمي مكاسب محتملة هائلة، لم يزل الكثيرون متروكين على الهامش. والتعاونيات وسيلة فعالة لإدماج المحرومين والمستبعدين اجتماعيا في النشاط الاقتصادي وفي المجتمع ككل. كما أن التعاونيات تسهم إسهاما حيويا في إيجاد الوظائف ودعم النمو المستدام. ومنظمة العمل الدولية ملتزمة منذ زمن طويل بدعم التعاونيات. وهي تقدر، بصفة خاصة، دورها الديناميكي على مستوى القواعد الشعبية. فالتعاونيات، باشتراطها أن يوظف الأعضاء مواردهم الخاصة كنصيب في رأسمال المشروع، تكفل حشد رأس المال المحلي، الذي لا يُستغل في الغالب استغلالا كافيا، لدعم تنمية المشاريع الخاصة.

٨٢ - وقال إن التعاونيات، شأنها شأن معظم مؤسسات المجتمع، لم تكن محصنة ضد التغيير. إذ وضع تحرير اقتصادات الكثير من البلدان النامية طوال العقد الماضي نهاية للدعم والمعاملة الخاصة اللذين تمتعت بهما التعاونيات، مما أجبرها على التنافس مع المشاريع الخاصة في السوق المفتوح. بيد أن التحول نحو

الديمقراطية قد خفف، في الوقت ذاته، من العبء السياسي الواقع على كاهل التعاونيات، عن طريق السماح لها بالعمل لصالح أعضائها، كمنظمات ديمقراطية حقا، وليس كامتداد لأجهزة الدولة.

٨٣ - وأضاف أن منظمة العمل الدولية تشترك في عدة برامج أقاليمية تهدف إلى تعزيز إنشاء تعاونيات ديمقراطية صالحة للبقاء في البلدان النامية. ويهدف برنامج الشبكة التعاونية (COOPNET) إلى تعزيز القدرات الإدارية للتعاونيات بتلبية احتياجاتها فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية. وثمة برنامج ثان مكمل له وهو برنامج إصلاح التعاونيات (COOPREFORM) الذي يستهدف تشجيع تنمية التعاونيات من خلال الإصلاحات التشريعية للسياسات. وأخيرا، يتم العمل مع جماعات السكان الأصليين والجماعات القبلية من خلال برنامج INDISCO لمساعدتها على أن تصبح معتمدة على نفسها، مع احترام قيمها وممارساتها وثقافتها التقليدية في ذات الوقت. وتعمل هذه البرامج بالفعل في عدد كبير من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولمنظمة العمل الدولية تاريخ طويل في تحديد وتنفيذ النهج المتناسقة الكلية لتعزيز العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي. وما زالت التعاونيات من العناصر الجوهرية في تلك الولاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥